

الفقر متعدّد الأبعاد في لبنان

فادي نقولا نصّار

تعصفُ بلبنان أزمةٌ فقرٍ أدّت إلى تدهور القدرة الشرائية وتضييق سُبُل الحصول على السلع والخدمات الأساسية، في حين تشهد المؤسسات العامة والبُنَى التحتية انهيارًا تحت وطأة أزمةٍ طال أمدها. منذ عام 2019، تم وضع دراسات رئيسية عدّة بغرض توثيق حالة الفقر في لبنان، وتُرَكِّز هذه الوثيقة التمهيدية على ثلاثٍ من هذه الدراسات. الأولى أجرتها إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي، والثانية أجرتها لجنة الأمم المتحدة للاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أمّا الثالثة فيمن إعداد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). تهدف هذه الوثيقة التمهيدية إلى وضع هذه التقارير في سياقها الصحيح، وإلقاء الضوء على أنماط حالة الحرمان في البلد، وتعزيز الوعي العام بشأن رصد الفقر في لبنان.

فهم الفقر متعدّد الأبعاد

يُفهم الفقر، بحسب التعريف الكلاسيكي، على أنّه نتيجةٌ للحرمان. وهذا الحرمان يرتبط تقليديًا بالدخل المادي لما له من تأثير منطقيّ على القدرة على تأمين الحقوق الأساسية، مثل المسكن والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة... وهي كلّها عوامل تُحدّد المستوى المعيشي للفرد. غير أنّ الدخل وحده لا يُقدّم صورةً مكتملة عن قدرة الفرد أو الأسرة على تأمين هذه الحقوق الأساسية أو الحصول عليها. وعليه، فإن اعتماد نهج متعدّد الأبعاد للفقر يساعد في سد هذه الفجوة من خلال قياس درجة الحرمان من هذه الحقوق الأساسية ومستوى الفقر الناجم عن ذلك.

عن الكاتب

فادي نقولا نصّار زميل باحث في المركز اللبناني للدراسات، تُركِّز أبحاثه على التداخلات الدولية في مجال العمل الإنساني والإغاثة ضمن السياقات الهشة والمناطق التي تشهد نزاعات، والانتفاضات الشعبية والتحرّكات الاجتماعية، والسياسة اللبنانية والشرق-أوسطية. وهو أستاذ مُساعد في العلوم السياسية والشؤون الدولية ومدير معهد العدالة الاجتماعية وحل النزاعات في الجامعة اللبنانية الأمريكية. فادي حائز على درجة دكتوراه من قسم دراسات الحروب في كلية كينغز كوليدج في لندن، كما أنّه خريج كلية إدموند آ. والش لدراسات الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون، ونال درجة ماجستير في الإدارة العامّة من جامعة كولومبيا.

مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد: المقياس المرجعي لمرحلة ما قبل الأزمة

في عام 2019، أطلقت إدارة الإحصاء المركزي، بدعم من البنك الدولي، مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد (MPI). واستند هذا المؤشر إلى مسح للقوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر لعام 2018-2019 الذي يُعدّ مرجعًا بيانيًا وطنيًا وتمثيليًا. وإنطلاقاً من تاريخ هذه البيانات الذي يعود إلى ما قبل أزمة 2019، فإنه على الرغم من أنّ المؤشر لا يُقدّم رؤية معمّقة حول تأثير الأزمة على الفقر، فقد شكّل مقياسًا مرجعيًا في هذا الإطار.

ومن أجل فهم المنظور متعدّد الأبعاد، تم اشتقاق المؤشر المُستخدم من 19 مؤشرًا على مستوى خمسة أبعاد أساسية هي: التعليم، والصحة، والأمن المالي، والبنية التحتية الأساسية، ومستويات المعيشة.

تسلّط النتائج الضوء على الجذور الهيكلية المتأصلة للفقر في لبنان قبل اندلاع الأزمة. وعلى وجه الخصوص، يكشف المؤشر أنّ أغلبية السكان في لبنان (53.1%) كانوا يعانون الفقر المتعدّد الأبعاد لأنهم كانوا محرومين في أكثر من 25% من المؤشرات. وتبلغ نسبة الفقر المدقع 16.2%، أي حيث يكون السكان محرومين في أكثر من 50% من المؤشرات.

إضافةً إلى استخدام مؤشرات الحرمان للمساعدة في قياس الفقر، اتاح المؤشر أيضًا دراسة أبرز العوامل المؤثرة في هذا الحرمان، وذلك من خلال تحديد أكثر الأبعاد إسهامًا في الفقر متعدّد الأبعاد (التعليم، والصحة، والأمن المالي، والبنية التحتية الأساسية، ومستويات المعيشة). وجاء البُعد الصحي في المرتبة الأولى (30.2%)، يليه التوظيف (25.8%) والتعليم (25.3%). أما البُعد المتعلق بمستويات المعيشة فيُساهم بنسبة 13%، في حين يُساهم بُعد البنية التحتية الأساسية بنسبة 6%.

وتم أيضاً تصنيف البيانات التي تم جمعها بحسب النوع الاجتماعي والعمر والمحافظة.

في هذا الصدد، ساعد المؤشر في توضيح تداعيات الفقر المرتبطة بالنوع الاجتماعي في لبنان، فتبيّن أنّ الأسر التي تعيلها نساء، أفقر إلى حدّ ما من منظور متعدّد الأبعاد (بنسبة 56.7%) مقارنةً بالذكور (بنسبة 52.6%). وأشارت النتائج إلى أنّ الأطفال دون سنّ الثامنة عشرة يتحمّلون العبء الأكبر الناتج عن الفقر متعدّد الأبعاد. فكلّما كانت الفئة العمرية أصغر، كانت أكثر عرضة وتأثراً بالفقر متعدّد الأبعاد، مع الإشارة إلى أنّ نحو ثلثي الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن أربع سنوات يعانون الحرمان.

على صعيد المحافظات، تستوقفنا ثلاث نتائج هامة. أوّلاً، تُعدّ عكار والبقاع الأشد فقرًا. ثانيًا، تتركّز في بيروت أكبر كثافة للفقر بين الأشخاص الذين شملهم مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد. بعبارة أخرى، بينما يقلّ احتمال أن يُعدّ

شخص ما في بيروت فقيرًا بحسب هذا المؤشر، إلا أنّ الفقراء في بيروت مُعرّضون لدرجة أكبر من الحرمان مقارنةً مع سكان المحافظات الأخرى. وأخيرًا، يعيش نحو ثلث الفقراء ممن شملهم المؤشر في جبل لبنان، حيث كان يقيم نحو 41% من مجموع السكان في حينه.

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ البيانات المُجمّعة بين 2018 و2019 لا تأخذ في الحسبان الأزمات المتلاحقة، أي الأزمة المالية وانفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-19، والتي أثّرت بشكل ملحوظ على حالة الفقر في البلد. غير أنّ هذه البيانات تسلّط الضوء على المستويات المرتفعة للفقر متعدّد الأبعاد التي كانت قائمة قبل وقت قصير من اندلاع هذه الأزمات. وشكّلت، كما سنشرح لاحقًا، مرجعًا أساسيًا لرصد الفقر بأبعاده المتعدّدة في لبنان، خاصّةً في ضوء الأزمات المتفاقمة.

الإسكوا: الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021)

بين عامي 2019 و2021، تعرّض لبنان لعدّة صدمات مترابطة، بدأت بالانهيار المالي والاقتصادي، وتلاها تفشي جائحة كوفيد-19، ثم انفجار مرفأ بيروت. وكانت النتيجة أن فقدت العملة الوطنية أكثر من 90% من قيمتها، فيما استفحل التضخم وتسبّب بهبوط غير مسبوق للقدرة الشرائية. علاوةً على ذلك، وقعت البنى التحتية والخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة، تحت ضغوط هائلة، فحرّم منها عدد كبير من المواطنين. وبطبيعة الحال، تدهورت الأحوال المعيشية في البلد وساد الحرمان في عدّة أبعاد. باعتماد منهجية مختلفة قليلًا عن مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد، ارتكزت دراسة الإسكوا على ستة أبعاد، هي التعليم، والصحة، والخدمات العامة، والمسكن، والأصول والممتلكات، والعمل والدخل، إضافةً إلى عشرين مؤشرًا. وبحسب مؤشر الإسكوا، تُصنّف الأسرة بأنّها تعاني فقرًا متعدّد الأبعاد في حال كانت تعاني من الحرمان في وجه واحد أو أكثر من هذه الأبعاد الستة. وبذلك، لم يتم تقييم الفقر بناءً على الحرمان المادي للأسرة، الأمر الذي أثار بعض التساؤلات حول المنهجية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُصنّف الأسرة المحرومة من التيار الكهربائي كأسرة فقيرة بالرغم من إمكاناتها المادية التي تُخولها الاشتراك في مولّد خاص للكهرباء. وينطبق التصنيف نفسه على الأسر العاجزة عن الحصول على الأدوية بالرغم من قدرتها المادية على شرائها إن توفّرت.

كذلك، تُصنّف الأسرة بأنها تعيش في فقر مدقع متعدّد الأبعاد إذا كانت محرومة من بُعدين أو أكثر.

من خلال هذه المقاييس، وجد التقرير أنّ الفقر متعدّد الأبعاد تضاعف من عام 2019 (42%) إلى عام 2021 (82%)، فبلغ بذلك عدد السكان الذين

يعانون الفقر متعدّد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريبًا. وفي موازاة ذلك، بلغت نسبة الفقر المدقع متعدّد الأبعاد 34% من مجموع السكان، أي ما يعادل 1,650,000 نسمة تقريبًا. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه بين عامي 2019 و2021، وصلت نسبة التضخم إلى ما يقارب 281%، وارتفعت نسبة الفقر المادي (الدخل) من 25% عام 2018 إلى 55% عام 2020، و74% عام 2021. ولتوضيح حالة الفقر متعدّد الأبعاد، يفيد التقرير إلى أنّ أكثر من نصف السكان كانوا عاجزين عن الحصول على الأدوية (52%) ومحرومين من التيار الكهربائي (54%). وبالنسبة للفئات التي تواجه حالات من الهشاشة المرتبطة بدورة الحياة، فقد تأثرت بشكل غير متناسب. على سبيل المثال، وصلت نسبة كبار السنّ الذين يعانون فقرًا متعدّد الأبعاد إلى 78% عام 2021. وكان لافئًا أنّ الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي يعيلها رجال سجّلت معدّلات متساوية تقريبًا من الفقر متعدّد الأبعاد.

اليونيسف: الطفولة المحرومة

أصدرت منظمة اليونيسف عام 2022 دراسة نوعية بعنوان 'الطفولة المحرومة' لتصوير الجانب الإنساني للفقر المتزايد الذي يُعانيه الأطفال في لبنان بمختلف أبعاده. وأتاحت هذه البيانات النوعية إجراء تقييم أكثر تعمّقًا لتأثير الفقر على حياة الأطفال وأسرهم في ظل الركود الحادّ الذي يعيشه البلد. اتخذت الدراسة من اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة أساسًا لها مُركّزةً على الحرمان من هذه الحقوق (أي الحق في الصحة والرفاه والحماية والتعليم والحق في اللعب). واستُكملت هذه الدراسة النوعية بتقييم كميّ سريع يركّز على الطفل (CFRA) تُجرّيه اليونيسف كل ستة أشهر.

ترسم هذه التقارير واقعًا مقلّمًا للفقر الذي يعانيه الأطفال في لبنان. أوّلًا، يُلحِق الفقر ضررًا شديدًا بالأطفال وأسرهم. فقد وجد التقييم السريع أنّ 84 في المئة من الأسر في لبنان لا تملك ما يكفي من المال لتأمين الضروريات، وأنّ طفلًا واحدًا من بين كلّ أربعة أطفال قد ذهب إلى فراشه وهو جائع في الفترة التي سبقت التقييم.

ثانيًا، إنّ الفقر والهشاشة بأبعادهما المتعدّدة، يُلقيان بظلالهما على الصحة النفسية والمعنوية للأطفال. فقد وجدّت الدراسة أنّ الأطفال يُظهرون فهمًا عميقًا للأزمة الشديدة والأوضاع المتدهورة في البلد، ويُطاردهم القلق الدائم إذ يُدركون تأثير هذه الظروف على حياتهم ومستقبلهم. فشرح الأطفال أنّهم يشعرون بثقل الأعباء المُلقاة على عاتق أهلهم، ولذلك لم يعودوا يطلبون أشياء كثيرة منهم. وفقًا للتقييم السريع، اعتبر اثنان من كلّ ثلاثة من الأهل أنّ الصّحة النفسية لأبنائهم تدهورت خلال العام الماضي.

ثالثاً، تؤدّي الهشاشة الشديدة للعائلات والأسر، وما يترتّب على ذلك من ضغوط يتعرّض لها الأطفال، إلى نشوء أزمة ثقة اجتماعية. تتزعزع الروابط الوثيقة بين الأبناء والأهل، القائمة أساساً على الثقة، بسبب عجز الأهل عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائهم. فمن ناحية، تتراجع ثقة الأبناء بذويهم غير القادرين على إعالتهم. ومن ناحية أخرى، يشعر الآباء بالذنب بسبب عجزهم عن تأمين هذه الاحتياجات الأساسية وفقدان ثقة أبنائهم واحترامهم لقدراتهم كمسؤولين عن رعايتهم. وتجلّى هذا التأثير بشكل واضح في الأسر، حيث انقلبت الأدوار الأساسية، فأصبح الأطفال هم من يكسبون المال، بينما أُجبر الآباء على الدخول في دوامة البطالة.

الاستنتاجات

■ الفقر في لبنان متعدّد الأبعاد

تشير التقارير الثلاثة مجتمعةً إلى تعدّد أبعاد الفقر. ولا يمكن فهم حالة الفقر في البلد بشكل كامل من خلال الاكتفاء بدراسة المؤشرات التقليدية، مثل الثروة المادية.

■ الفقر في لبنان ممنهج ومتجدّد

حتى في الفترة ما قبل عام 2019، وبحسب ما كشفه مؤشر الفقر لمتعدّد الأبعاد، شهد لبنان مستويات عالية من أزمات متعدّدة الأبعاد. غير أنّ الأزمة الممتدّة على ثلاث سنوات قد فاقت بشدّة معدلات الفقر متعدّد الأبعاد.

■ الفقر في لبنان يؤدّي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة

إنّ الفئات التي تواجه حالات هشاشة مرتبطة بدورة الحياة، مثل ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال والشباب، تتأثر على نحو غير متناسب بالفقر لمتعدّد الأبعاد، ولعلّ السبب الأساسي يكمن في غياب آليات الحماية الاجتماعية الشاملة التي من شأنها تمكينهم في ظل هذه الظروف المتقلّبة والمعاكسة.

■ الفقر مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان

الفقر في لبنان هو نتيجة الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، مثل حقّ الأطفال في اللعب وحقّهم في التعليم، وحقّهم في المسكن اللائق، وحقّهم في المياه النظيفة، وحقّهم في الرعاية الصحية...

■ من المرجّح أن يولّد الفقر في لبنان تداعيات طويلة الأمد على رفاه الأفراد والأسر والمؤسسات وتنميتهم

إنّ أوجه الحرمان من الحقوق الأساسية بأبعادها المتعدّدة والمركّبة، تؤدّي إلى تأثيرات سلبية واضحة على الواقع الحالي للأفراد والأسر والمؤسسات تحت وطأة الضغوط، غير أنّ تراكم أوجه الحرمان هذه وطول أمدها، يهدّدان التنمية البشرية على المدى البعيد.

■ الفقر في لبنان يقوّض العقد الاجتماعي

تُكمن أهمية الدراسات النوعية، مثل الدراسة التي أجرتها اليونيسف تحت عنوان 'الطفولة المحرومة'، في وصف التداعيات المعنوية والاجتماعية والنفسية للفقر في البلد. وبحسب ما يتبدّى من العلاقات القائمة بين الأهل والأبناء، فإنّ الفقر يزيد من حدّة التوترات، ويُضعف الثقة، ويُولّد أزمة اجتماعية تُزعزع أساسات المجتمع بحدّ ذاتها.

LCPS

حول الإضاءة

الإضاءة هي عبارة عن نص أولي قصير يوفر معلومات أساسية حول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية أو مفاهيم ذات صلة بالحوكمة والسياسة العامة.

حول المركز اللبناني للدراسات

تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215-55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: +961 1 799301
ف: +961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org